العرب
الثلاثاء 2019/11/19
السنة 42 العدد 11533

ما يحدث يدعو للتفاؤل

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

انتهاء المحاصصة الطائفية في لبنان، وسقوط حكم رجال الدين في إيران والعراق.

اليمن يعود إلى الحضن الخليجي، وسوريا تشهد مصالحة وطنية شاملة.

مشاريع استثمارية ضخمة لدول الخليج في مصر والسودان، وحل سياسي للصراع في ليبيا. عودة العلاقات بين دول الاتحاد المغاربي تعيد الدفء إليها، وتمهد لانتعاشة اقتصادية.

ليست هذه نبوءة عراف، بل واقع يمكن تلمسه، إن نحن قرأنا جيدا بين السطور.

بوادر التغيير بدأت بالظهور، والربيع العربي، الذي انطلق من تونس، وشكك الكثير بمصداقيته، إلى درجة أن البعض اعتبره مؤامرة كونية ضد العرب، أورق وقريبا يطرح ثماره

بوادر التغيير بدأت بالظهور، والربيع العربي، الذي انطلق من تونس، وشكك الكثير بمصداقيته، إلى درجة أن البعض اعتبره مؤامرة كونية ضد العرب، أوْرق وقريبا يطرح ثماره.

لمعرفة المستقبل، تجب قراءة الماضي، ليس الماضي البعيد، بل الماضي القريب... الماضي الذي اعتلى فيه الحكم طبقة العسكر؛ "الضباط الأحرار" في مصر وفي سوريا والجزائر والعراق والسودان وليبيا.

منتشين بطرد المستعمر الغربي، منح العسكر أنفسهم شرعية، فاقت شرعية رجال الدين، ومعهم تحوّلت الأوطان إلى إقطاعيات عائلية، وأصبحت للرتبة العسكرية قداسة تفوق قداسة الرموز الدينية.

ما حدث في أوروبا، بعد الحرب العالمية الأولى، يدعم ذلك؛ رغم أن، بينيتو موسوليني، لم يكن عسكري النشأة، إلا أنه تخلّق بأخلاق العسكر، وبعد خدمة عامين في الجيش زحف بتظاهرة كبرى نحو روما، للاستيلاء على الحكم.

شارك مع موسوليني في الزحف أربعون ألفا من المضللين، الذين يحملون هوية الحزب الذي أسسه، ينعمون بالامتيازات، وسط أوضاع اقتصادية متردية، وذلك بعد أن نجح في جعل حزبه سلطة بديلة عن الدولة المغيبة، وإطلاق حملة دعائية حرّك من خلالها الغرائز المتطرفة لعدد كبير من العاطلين عن العمل، من جنود مسرّحين.

كان موسوليني عسكريا بالهواية، وظهر في كثير من الصور الرسمية بثياب الضباط موشحا بالأوسمة.

وفي ألمانيا شغل، أدولف هتلر، منصب المستشار بين عامي 1933 و1945، وهو واحد من المحاربين القدامى الذين تقلدوا الأوسمة، تقديرا لجهودهم في الحرب العالمية الأولى.

وفي إسبانيا حكم الجنرال فرانكو على مدى 36 عاما بدءا من عام 1936، وتسبب بمقتل نصف مليون إسباني.

اليونان عانت أيضا من حكم العسكر الذين استولوا على الحكم عام 1967 في الانقلاب العسكري، واستمروا في الحكم إلى عام 1974.

الخيط الذي ربط بين العسكر جميعا هو، كما ادّعوا، أنهم "ضباط أحرار" حصّنوا أنفسهم بالشعارات القومية والوطنية.

بعد الحرب العالمية الثانية استطاعت أوروبا التخلص من سطوتهم، وأعادتهم إلى الثكنات، حيث يجب أن يكونوا، بينما عانت من حكمهم الدول العربية وما زالت.

تاريخ الشعوب مع حكم العسكر أسود. وما ظهور الإسلام السياسي وانتشاره إلا بسبب منهم. وبينما يدّعي الضباط الحق في الحكم، إذ هم من خلّص البلاد من الاستعمار، يرى رجال الدين أنهم الأقرب إلى شرع الله، وبالتالي الأصلح لحكم عباده.

ما يحدث اليوم في العالم العربي هو تصحيح للواقع، الشعب هو صاحب الشرعية الأولى والأخيرة. الشارع العربي يطالب بعودة الشرعية لأصحابها، وعودة العسكر إلى ثكناتهم، وإنهاء كل مظاهر الطائفية.

منذ مئة عام في 1919، ألقى الزعيم المصري سعد زغلول، خطابا قال فيه إن "الدين لله والوطن للجميع". ويقال إن، مصطفى صادق الرافعي، سبقه إلى استخدام العبارة بثلاث سنوات، خلال عرض مسرحي في القاهرة عام 1916.

وفي كتابه "تاريخ بيروت" ذكر سمير قصير، أن صحيفة "نفير سورية" التي أصدرها بطرس البستاني عام 1860، كان شعارها في أعلى الصحيفة "الدين لله والوطن للجميع".

كما أن هذه العبارة كانت شعار، سلطان باشا الأطرش، قائد الثورة السورية ضد الاحتلال الفرنسي عام 1925، والتي جمع حولها المقاتلين من مختلف المناطق السورية على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم.

المحتجون اليوم لم يرفعوا نفس العبارة، ولكنهم تسلحوا بروحها، الوطن ليس تركة لرجال الدين والعسكر يعبثون بها. الوطن للجميع.

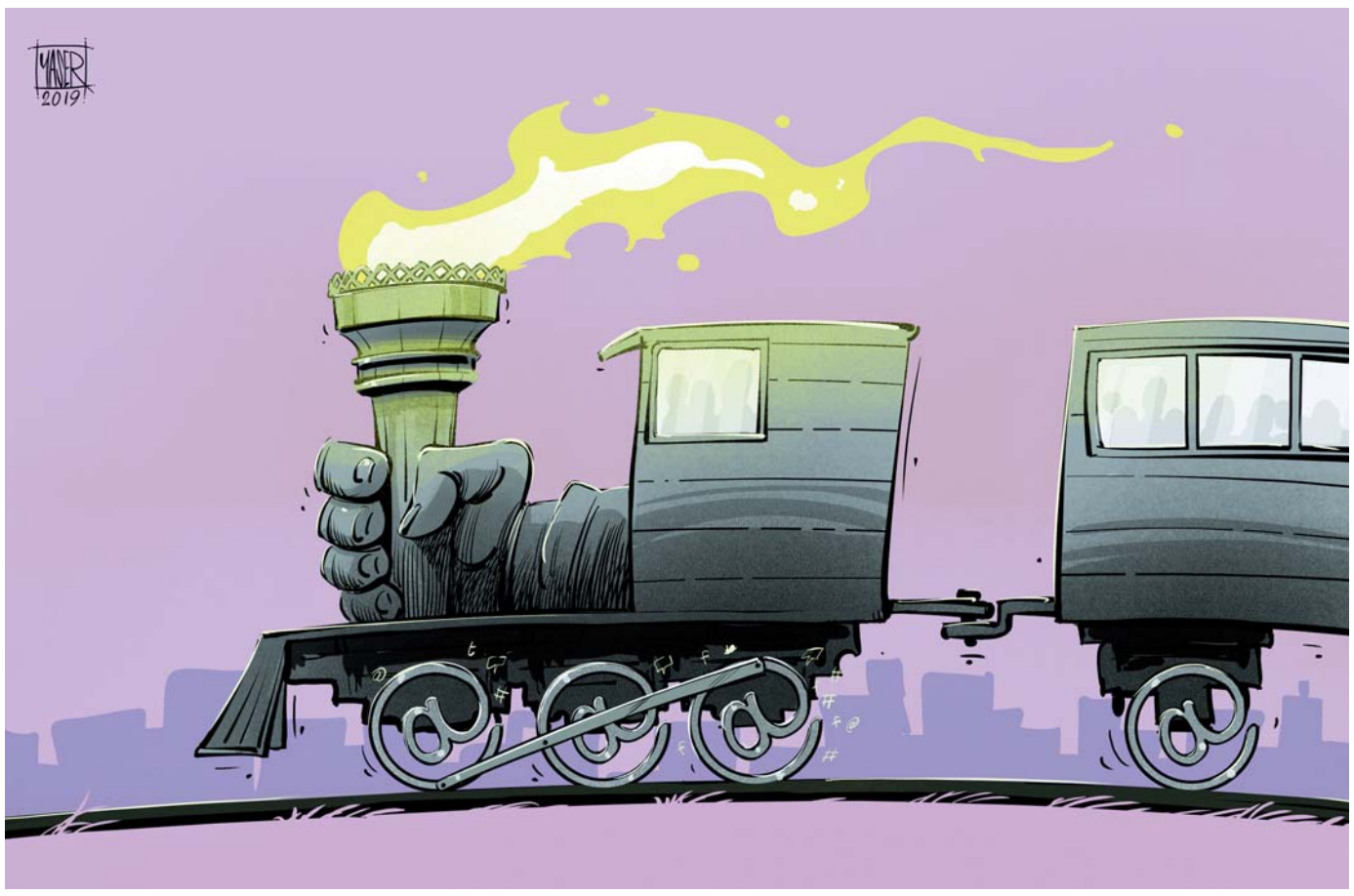

على النظام أن يرحل بحثا عن شعب آخر

فاروق يوسف
كاتب عراقي

أمران صار الحديث فيهما يبعث على الضحك، هما المؤامرة التي تقف وراءها قوى ودول أجنبية والمندسون. وإذا ما كان الأمر الثاني مستحدثا فإن الأمر الأول يعود إلى بدايات نشوء الأنظمة الشمولية في عدد من الدول العربية.

لقد كان شبح المؤامرة حاضرا في فكر وسلوك قادة تلك الأنظمة فحولوه إلى واقع من أجل أن يكون مسوغا لفرض شتى صنوف الاستبداد في نواحي الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية وصولا إلى الحياة الشخصية.

ما من أحد قال كلمة لا تتسق مع ما يفكر فيه النظام الحاكم، إلا وكان متآمرا يستحق أن توقع به العقوبة القصوى وهي القتل. ولأن روح المؤامرة قد تمكنت من ثقافة الشعوب فقد صار شعور المرء بالخوف من أن يكون متآمرا من غير أن يدري، أمرا طبيعيا.

غير أن ذلك الشعور لم يقف حائلا دون أن تفكر الشعوب في مصيرها، الذي كان يُصنع معلبا كما لو أنه بضاعة جاهزة. فكانت الثورات الشعبية الجماعية، التي حاول من خلالها الناشطون الذين غلب عليهم الهاجس الاجتماعي، محاولة لوضع حدّ لنظرية المؤامرة.

وبسبب قوة العصف الشعبي الذي نجح أولئك الناشطون في تأجيجه، اختارت الأنظمة الشمولية في التصدي لهم، أن تضيف إلى نظرية التآمر مدفوع الثمن من قبل قوى خارجية، طابع انخراط مجهولين في تنفيذ إملاءات تلك القوى الخارجية، وهم المندسون.

كان حق التظاهر والاحتجاج مكفولا ديمقراطيا، لولا وجود أولئك المندسين الذين استغلوا ذلك الحق ليفرضوا من خلاله أجندات أجنبية. لسان الأنظمة يقول. وهو أمر لم يجر على نحو معقول. ذلك لأن المندسين ظلوا عبارة عن أشباح ولم تستطع وسائل دعاية تلك الأنظمة أن تعلن عن القبض على مندس واحد، لكي يتم من خلاله التعرف على صورة المندس.

كان المندس عبارة عن شبح، حاولت الأنظمة من خلاله أن تطارد حشود المحتجين، لكي يشعر كل فرد منهم بالخشية من أن يكون مندسا. وهي لعبة سمجة مثلما كانت لعبة المؤامرة التي سبقتها.

لقد كثر عدد المتآمرين والمندسين عبر الزمن، بحيث صار الشعب يتوزع بين فئتين. فإما أن يكون مندسا وإمّا أن يكون متآمرا. لذلك سقط حاجز الخوف القديم. وهو ما ساعد على تطوير تقنيات الاحتجاج الشعبي بحيث صارت الشعوب تحرص على أن تكون حربها ضد الأنظمة سلمية وصار المحتجون يدهشون النظام في حفاظهم على الممتلكات العامة والخاصة.

لقد أسقط المحتجون الشباب نظريات الأنظمة، التي لا تملك وسيلة لتسويغ لجوئها إلى العنف سوى تلك النظريات، التي لم يتم تطويرها وكان الزمن كفيلا في فضح ضعفها وخبث قصدها.

هذا ما ينطبق اليوم تماما على النظام الإيراني.

فبعد أن كان ذلك النظام يضع الخطط للتصدي للمتآمرين والمندسين في العراق ولبنان الذين يقفون وراء الاحتجاجات في البلدين ها هو يرى شوارع المدن الإيرانية تغص بهم.

فهل كانت المفاجأة مقصودة من قبل القوى، التي تقف وراء المتآمرين والمندسين، لتذهب بعقل النظام الذي اعتبر نفسه مسؤولا عن حماية نظام الفساد في العراق واستيلاء حزب الله على لبنان؟

ستذهب الوضاعة والغرور بالنظام الإيراني إلى تفسير ما يجري داخل عرينه إلى حد الاستهانة بإنسانية الإيرانيين، الذين صارت سبل الحياة تضيق أمامهم في ظل هيمنته وسياساته، التي دفعت بإيران إلى العزلة والانهيار الاقتصادي.

إذا كان الشعب كله متآمرا ومندسا فما على النظام سوى أن يرحل باحثا عن شعب آخر يكون بمنأى عن المتآمرين والمندسين

قد يكون الإيرانيون قد شعروا بأنهم ليسوا أقل شأنا من العراقيين واللبنانيين. لذلك انتفضوا مطالبين بحقهم في حياة حرة كريمة. ذلك ما لا يمكن أن يضعه النظام ضمن جدول اهتماماته.

ولكن صار من الصعب عليه أن يعيد الشعب إلى دائرة الخوف.

فإذا كان الشعب كله متآمرا ومندسا فما على النظام سوى أن يرحل باحثا عن شعب يكون بمنأى عن المتآمرين والمندسين.

عاصفة ساخرة لتصريحات وزير الدفاع العراقي

د. باهرة الشيخلي
كاتبة عراقية

أثارت تصريحات أدلى بها وزير الدفاع العراقي نجاح الشمري بشأن القنابل المسيلة للدموع، التي ووجه بها متظاهرو العراق، عاصفة من السخرية، خصوصا إشارة المغردين على وسائل التواصل الاجتماعي إلى أن الوزير أطلق تصريحاته المفاجئة من فرنسا، التي ذهب إليها ليتعاقد على شراء أسلحة جديدة تواجه بها الحكومة المتظاهرين.

وبعيدا عن هذا وذاك، فإن خطورة تصريحات الوزير تكمن في أنها كشفت معلومات خطرة عن قنابل الغاز، التي أدت إلى قتل وإصابة عدد كبير من المتظاهرين، وتأكيده أن القنابل، التي اخترقت أجساد المتظاهرين ورؤوسهم دخلت إلى البلاد من دون علم السلطات.

وتحدث الشمري عن تفاصيل كثيرة بينها أن "مدى البندقية، التي تستخدمها القوات الأمنية لإطلاق قنابل الغاز، يتراوح بين 75 إلى 100 متر" وأن ذلك العتاد الذي تستخدمه القوات النظامية، يستخدم في جميع أنحاء العالم، لكن الغريب أنه أكد اكتشاف حالات قتل بقنابل الغاز، طالت متظاهرين على بعد 300 متر عن القوات الأمنية المسؤولة عن تفريق المحتجين.

كما كشف عن أن "تلك المقذوفات دخلت إلى العراق بصفة غامضة". وشدّد على أن "تلك المقذوفات، التي يبلغ وزنها ثلاثة أضعاف المقذوف المستخدم رسميا، استخدمت بنحو خاطئ وسيء".

أهمية التصريحات تكمن في أنها تضع مسارا محددا لمطالب المحتجين بالكشف عن "الطرف الثالث" الذي يقتل المتظاهرين والذي أكده وزير الدفاع.

وقد نسفت تلك التصريحات النفي المتكرر الذي يصر على إصداره المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة، عبدالكريم خلف، والذي يؤكد فيه أن قنابل الغاز لا تخترق رؤوس المتظاهرين، عادّا المشاهد المصورة لتلك الحالات بأنها "مقاطع فيسبوك". وقد وصف خلف المعلومات، التي أوردها تقرير منظمة العفو الدولية بشأن وزن القنبلة، الذي يصل إلى 10 أضعاف القنابل العادية بأنها "معلومات فيسبوك".

وكانت منظمة العفو قد أدانت استخدام الحكومة العراقية لقنابل مسيلة للدموع "تخترق الجماجم" وسلطت الضوء على وجود غازات محرمة في القنابل المستخدمة لـ"قمع المحتجين" في ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد، وأشارت في البداية إلى أنها مصنعة في بلغاريا وصربيا قبل أن تصدر تقريرا آخر يؤكد أنها صناعة إيرانية.

وقالت المنظمة في تقرير إنها أجرت مقابلات مع العديد من شهود العيان، واستعرضت السجلات الطبية واستشارات المهنيين الطبيين في بغداد، فضلا عن أخصائي طب شرعي مستقل حول الإصابات المروعة التي تسببت فيها هذه القنابل منذ 25 أكتوبر الماضي.

الطرف الثالث، الذي لم يفصح عنه وزير الدفاع عن هويته، هو الذي أثار الجدل بين العراقيين، ففي الوقت الذي يؤكد تقرير منظمة العفو الدولية أن القوات الأمنية العراقية هي التي استخدمت هذا السلاح، تحاول الحكومة العراقية تبرئة قواتها الأمنية وإلقاء التهمة على طرف ثالث مجهول تصوّره كشبح لتفادي العقوبات الدولية.

وقد أكد رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي وجود ذلك الشبح الغامض، عندما تحدث عن زيادة حالات الاختطاف في العراق ملقيا بالمسؤولية على طرف ثالث، لم يفصح عنه أيضا، وهي مراوغة واضحة للتخلص من المسؤولية، لكنها في الوقت نفسه تكشف عن ضعف الحكومة وهشاشة الوضع السياسي في العراق.

حاول الناطق باسم وزارة الدفاع العميد يحيى رسول أن يرقع الشق الذي أحدثه الوزير في بيان أصدره الجمعة وقال فيه، إن "ما يقصده وزير الدفاع نجاح الشمري، بما وصفه في تصريحه بالطرف الثالث، الذي يقوم باستهداف المتظاهرين السلميين والقوات الأمنية وقتلهم، هم عصابات تستخدم الأسلحة وتستخدم قذائف الدخان القاتلة ضد أبناء شعبنا من المتظاهرين والقوات الأمنية، ونبرّئ الأجهزة الأمنية من استخدام قذائف الدخان القاتلة".

لكن شاعرا عراقيا سبق أن رأس تحرير صحف عراقية كثيرة هو سامي مهدي حاول إيضاح قصد الوزير، فكتب على صفحته في الفيسبوك "كثيرون علقوا على تصريحات وزير الدفاع حول القنابل المسيلة للدموع وسخروا منها ومنه، ولكنني قرأت في هذا التصريح غير الذي قرأوه، فقد بدا لي أن الوزير أراد أن يقول إن جهة ثالثة هي التي أدخلت هذه القنابل وبنادقها الخاصة إلى البلاد، وهي التي استخدمتها في مهاجمة المتظاهرين، ولكنه لم يذكر هذه الجهة لأنه لا يريد الدخول في مشكلات معها، أو لأنه يفترض أن الجميع يعرفها".

لو افترضنا جدلا أن الفاعل طرف ثالث! أليست الحكومة هي التي من واجبها أن تكشفه وتكشف كيفية حصوله على هذا السلاح وكيفية استخدامه ومن أوصل الذين يطلقون هذا السلاح الإجرامي إلى مواقع القوات الأمنية. وقد اعتبر معظم العراقيين وخاصة المحتجين، جميع التصريحات التي صدرت عن الحكومة مجرد أكاذيب يعرفها الجميع ولا يصدقها أي عراقي، ومنهم الذين أطلقوا تصريحاتهم بشأنها.

أهمية تصريحات وزير الدفاع العراقي تكمن في أنها تضع مسارا محددا لمطالب المحتجين بالكشف عن «الطرف الثالث» الذي يقتل المتظاهرين

ما يهمنا هنا، أن تصريحات الوزير تجعل السلطات الثلاث على لائحة الاتهام، ليس فقط في غياب السلطة وضعف رئيس الحكومة وهوانه، بل لأنه كما الزوج المخدوع آخر من يعلم. وقد أصبح منطقيا وشرعيا أن يقوم رجال قانون مستقلون عبر نقابة المحامين العراقيين بإجراء تحقيق أصولي لإظهار الحقيقة، وطرحها على الرأي العام العراقي والعربي والعالمي.